

السنة الثامنة

العدد ٢٩٦

الجريدة الرسمية

للمملكة العربية السعودية

و ١٧ آذار ١٩٣١

عمان : الثلاثاء في ٢٨ شوال ١٣٤٩

عدد ممتاز

العدد ٢٩٦

صحيفة

٨٨

قانون الميزانية للوقت لسنة ١٩٣٠ - ١٩٣١

هكذا من الأصل

Handwritten signature or mark.

الاسباب الموجبة لقانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣٠-١٩٣١

نظر المجلس التنفيذي في جلسته المتعقبة بتاريخ ٤-٣-١٩٣١ في الموازنة المالية المختصة بسنة ١٩٣٠-١٩٣١ المالية ، فوجدها في شكلها الاخير تحتوي على مخصصات وواردات جديدة لم تكن قد ادخلت فيها قبلا ، وظهر له ان القرار الذي كان المجلس التشريعي المنحل قد اصدره بشأنها يتناول اضافة مخصصات زائدة ، واحداث وظائف جديدة ، والغاء وظائف مقررة ، وتعديل مخصصات كانت موضوعة لبعض اقسام النفقات بالتخفيض او التزديد ، وان قسما مما قرره المجلس المشار اليه لم ير موافقا للمصلحة فلم يقبل بما ادى الى عدم اقتراح الموازنة المبحوث عنها بالتصديق النهائي لذلك وجد من الصواب ان ينظر في هذه الامور من ناحية المصلحة العامة وعلى اساس قبول ما تحققت الحاجة اليه ورد الشيء الذي فات زمنه بالنظر لانقضاء معظم السنة المالية الجارية ولدى المداولة في موضوع

١ - المخصصات والواردات الجديدة .

ظهر ان المخصصات المذكورة وضعت للخدم الآتية :

المجموع	المخصصات الجديدة	معرض على المجلس التشريعي لقبوله	نوع المخصصات	الفصل	المادة	الدائرة
٦٢٦٩	٦٢٦٩		قوة الصحراء	١٨		الجيش
٢١٤٥	١٢١٤٥		تجهيزات اخرى	٢٧	٢	-
			ومخاطر			
٢٢٩٢٥	١٠٩٢٥	١٢٠٠٠	مكافحة الجراد	٣٠		الزراعة والحراج

وانه في مقابل المبالغ التي خصصت لقوة الصحراء وما يلزم لها من التجهيزات قد التفت من الجيش عريفان و١٩ جنديا وثمانية من افراد الشرطة وسائق سيارة وخففت مخصصات الالبسة بمقدار ١٣٠ جنديا والفت مصلحة الاستخبارات اعتبارا من تاريخ تأسيس قوة الصحراء ولما كانت القوة المذكورة تعتبر قسما من الجيش العربي وكانت من حيث الواقع عبارة عن تشكيلات احدثت ووافقة صاحب السمو الامير المعظم واستيعب بها عن مصلحة الاستخبارات التي كان المجلس التشريعي المنحل قد اقر مخصصاتها ، كان لامتدوحة من وضع مخصصات في الموازنة المالية لهذه التشكيلات التي تخدم بوجودها مصلحة الامن وتساعد الى حد كبير على اضعاف عادة الغزو الذي يقوم به البدو بعضهم على بعض منذ ازمان بعيدة .

هكذا من الأشهر

ونبين كذلك ان المبلغ الذي اضيف الى مخصصات مكافحة الجراد كان يحكم الضرورة المبرمة لانه انفق فعلا من اجل المصلحة العامة ولان التردد في الانفاق من اجل هذه الغاية كان من شأنه ان يعرض البلاد لمواجهة ظروف تزيد في سوء الحال الاقتصادية .

اما فيما يتعلق بالواردات الجديدة فان منها ٢٤٠٠٠ جنيه هبة من الخزانة البريطانية وزيادة في ضريبة مواشي بمقدار ٦٠٠ جنيه ولما كان اعطاء هذه الهبة في مصلحة البلاد وكانت الزيادة المقدرة للدخل من الضريبة المذكورة مبنية على اساس ما حصل بالفعل ودلت القرائن والاعتبارات المالية على امكان دخوله الى الخزينة المالية كان لا بد من قبول المقدار للواردات الجديدة المبحوث عنها .

وفي موضوع :

٢ - اضافة المخصصات الجديدة التي وضعها المجلس التشريعي المتحل :

ظهر ان هذه المخصصات عبارة عن « ١٠٠٠ » جنيه لصاحب السمو ولي العهد و ٢٧٦٦ جنيه من اجل تأسيس مدرسة زراعية و ٣٠٠٠ جنيه لتمويل مدرسة الصلت التجهيزية الى مدرسة ليلية ولما كانت السنة المدرسية الجارية قد اوشكت ان تنتهي ففات بذلك زمن تحقيق الفكرة المبحوث عنها وكانت الحكومة قد وضعت في موازنة السنة المالية المقبلة مخصصات لسمو ولي العهد للمدرستين الآنف ذكرها لم يعد هناك ما يدعو لابقاء المبالغ الاضافية المذكورة في موازنة السنة المالية الجارية .

وفي موضوع :

٣ - احداث الوظائف الجديدة :

نبين ان هذه الوظائف عبارة عن رئيس محكمة الاستئناف وقاضي الصلح وكاتب ومباشر في العدلية ومدير ناحية وكان العرف المالي الدولي المبني على قاعدة (ان الحكومة تطلب والمجلس يعطي) لا يجيز للمجلس التشريعي ان يقرر احداث وظائف جديدة ببنفي ان يرجع في تقدير الحاجة اليها للحكومة وحدها وكانت الحكومة لم تشعر في السنة المالية الجارية بهذه الحاجة ولم تطلب احداث الوظائف المذكورة لم يرم الموافقة قبول المخصصات التي وضعها المجلس المشار اليه من اجل الوظائف :

وفي موضوع :

٤ - الفاء الوظائف المقررة :

ظهر ان المجلس التشريعي كان من رأيه الفاء مساعد مدير الخزينة « مدير المحاسبة » ومراقب

هكذا من الأشهر

٩٠
املاك الدولة ومساعد مدير الآ ثار وان هؤلاء الموظفين ظلوا مستخدمين حتى الآن بحكم حاجة
دوائهم اليهم وان الرؤساء في المصانع التي يعملون فيها قالوا في عدم الاصابة في فكرة البناء
وظائفهم لذلك لم ير من الموافق اهمال آراء اولئك الرؤساء المستندة الى الاختبار والتجربة والى
الشعور بالمسئولية .

وفي موضوع :

٥ - تعديل منقصات قدم من النفقات والرواتب :

ظاهر ان تقدير نفقات الدوائر مستند في الواقع الى المبالغ التي انفقت فعلا في السنين السابقة
والى اعتبارات يتيسر لرؤساء الدوائر بطبيعة الحال ادراكها وملاحظتها بالنسبة للحاجة والواقع
وان قبول المنقصات المقدرة لهذه النفقات لا يفيد انها ستفق حتما وان مالا تمس الحاجة اليه منها
يبقى للخرانة المالية فيكون في نهاية السنة فيضا وان انتمشي مع فكرة انقاس المنقصات الموضوعه
للتنفقات من دون اسباب موجبة والجات ضرورة لا يلتزم مع المصلحة العامة لذلك روي من
الموافق عدم قبول التعديل الذي اجراه المجلس فيني يفتش بالنفقات اما التعديل في الراتب الذي
تناول عدم احداث وظيفة جديدة لكتب في دائرة الجمارك واخرى في دائرة البرق والبريد
وقضي بعدم ترقيع موظف في الدائرة المذكورة فانه وجد موافقا للمصلحة وعليه تقرر تأييده وعدم
قبول المنقصات التي كانت قد وضعت في الموازنة المالية بترقيع الدرجة واحداث الوظائف
الآنف ذكرها .

ونظر كذلك في :

٦ - جملة المبالغ المقدرة لكل من الدخل والخرج .

فظهر انه قدر للدخل (٣٦٩٣٤٥) جنيا فلسطينيا وللخرج (٣٧١٥١٠) جنيات فلسطينية
وان التفسير في الدخل واقم بمقدار الفين ومائة وخمسة وستين جنيا وانه من الممكن نلافي هذا
المبلغ بالوفر العام الذي يقع عادة في فصول الرتب والنفقات .
وعليه تقرر بالنظر لهذه البيانات والاسباب قبول اللائحة التمهنية للدرجة في اذناه على ان
توضع موضع التنفيذ بعد اقترانها بارادة صاحب السمو امير البلاد العظم بشكل قانون موقت .
يعرض على المجلس التشريعي عند انعقاده في اول دورة عادية .

هكذا من الاجل

قانون الميزانية لسنة ١٩٣٠-١٩٣١

- المادة
- ١ يسمى هذا القانون قانون الميزانية الموقت لسنة ١٩٣٠-١٩٣١
 - ٢ يخصص لتفقات الحكومة عن الاثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣١ اي مبلغ لا يزيد على (٣٧١٥١٠) جنياً فلسطينياً،
 - ٣ يجوز تخصيص اي مبلغ لا يزيد على المقدار المبين بجانب كل فصل من فصول الجدول الاول الملحق بهذا القانون وصرفه للخدم والدوائر المعنية في ذلك الجدول ولا يجوز نقل اي مبلغ من فصل الى آخر الا بقانون،
 - ٤ قدرت الواردات للأثنى عشر شهراً التي تنتهي في ٣١ آذار سنة ١٩٣١ بمبلغ (٣٦٩٣٤٤) جنياً فلسطينياً كما هو مبين في الجدول الثاني الملحق بهذا القانون.
 - ٥ يلقى قانون الميزانية الخاص الموقت الذي نشر في العدد (٢٨٠) واعلن تصديقه في العدد (٢٨٧) من الجريدة الرسمية.

« الجدول الاول »

الفصل	الدوائر والخدمات	المبالغ المخصصة
١	المقر العالي	١٣٥٧٢
٢	الديون العمومية	٥٩٠
٣	المجلس التشريعي	٤٠٧٦
٤	التقاعد والتعويضات	٤١٠٠
٥	رئاسة الوزراء والداخلية	٣٩٢٧
٦	ادارة المقاطعات	٧١٩٥
٧	وزارة العدلية	١٥٤٩٠
٨	المحكم الشرعية	٣٨٠٩
٩	وزارة المالية	١٥٨٧٥
١٠	دائرة الجمارك والمكوس	٧٧٥٦
١١	دائرة الصحة العامة	١١٣٤٠

هكذا من الأصل

الفصل

١١٥	محجر صحي معان	٢١١
٢٣٤٨٢	دائرة المعارف	١٣
٦٧٠٠	دائرة الزراعة والحراج والمعادن	١٣
٢٥٨١	دائرة الآثار	١٤
٤٦٣١	دائرة النافعة	١٦
١٦٩٨٠	دائرة النافعة - الأشغال المتكررة	٢١٦
١٢٢٥٨	دائرة البرق والبريد والهاتف	١٧
١٣٤٦٤	دائرة الأراضي	١٩
١٠٧٦٩٤	الجيش العربي	٢٠
١٠٠٣٨	النققات العامة	٢١
٦٩٩٥	دائرة المعتمد البريطاني	٢٢
٢٧٠٠	دائرة تدقيق وتحقيق الحسابات	٢٣
١٥٠٢	لجنة الاشراف على البدو	٢٤
٢٣٠١٥	سندس نققات قوة الحدود	٢٥
٣٢٠٧٨٥	مجموع الصرفيات الاعتيادية	٢٦
٢٠٠	دائرة الآثار (فوق العادة)	٢٦
١٦٨٠	قوة حدود شرق الاردن (فوق العادة)	٢٧
	دائرة المعتمد البريطاني (فوق العادة)	٢٨
٥٢٤٥	دائرة النافعة « فوق العادة »	٢٩
١٠٠٠	« شرق البرق والبريد والهاتف » (فوق العادة)	٣٠
٢٢٩٢٥	مكافحة الجراد	٣٢
١٧٦٧٥	الجيش العربي « فوق العادة »	٣٣
٢٠٠٠	نققات لجنة التحكم التبوية	٣٤
٥٠٧٢٥	مجموع الصرفيات « فوق العادة »	
٣٧١٥١٠	مجموع الصرفيات المصري	

هكذا من الأصل

الجدول الثاني

الفصل	
١	الجمارك والمكوس
٢	الرخص والضرائب
٣	رسوم المحاكم وايرادات عن الخدمات الاخرى
٤	البرق والهاتف
٥	ايرادات املاك الدولة
٦	الفوائد
٧	واردات متفرقة
٨	ثمن الاراضي المباعة
٩	استرداد سدس نفقات قوة الحدود
١٠	هبة من الخزانة البريطانية
	مجموع الواردات

عبد الله

١٩٣١-٣-٤

عضو	عضو	عضو	رئيس المجلس التنفيذي
شكري	عمر حكمت	توفيق ابوالمهدى	عبد الله سراج
	عضو	عضو	
	عوده القسوس	اديب الكايد	

هكذا من الأشهر